تمتلك العضلات والاسنان. وهذا التحول في قوة المنظمة التي باتت أقرب، في تركيبتها، وشكلها، من جبهة التحرير الفيتنامية (الفيتكونغ)، بعد سيطرة المنظمات الفدائية على مؤسساتها، هو الذي منح دبلوماسية عرفات اصالتها، وبريقها، باعتبارها دبلوماسية القدرة، وحيازة القوة. ولا شك في ان للقدرة الخلاقة، التي تمتع بها عرفات، في المزج بين الدبلوماسية والقوة، وقبل كل شيء لفهمه العميق وتقديسه للقوة، تعزى جميع الانتصارات الهائلة التي حققتها المنظمة، تحت زعامته، حيث ترك اسلوبه الشخصي في قيادة المنظمة، خلال السنوات الماضية، بصمات واضحة، سواء أعلى الانجازات التي حققتها المنظمة، أو المصاعب التي واجهتها.

بيد ان هناك جامعاً مشتركاً آخر بين الشقيري وعرفات؛ وهذا يتمثل في ان كليهما فهم، بقدر كبير، مغزى الانقلاب الذي احدثته هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ولم يكن الامر يتعلق، فقط، بحركة انتقالهما السريعة معا، لالتقاط هذه الفرصة التي وفّرتها، الهزيمة، وتوظيفها في اعطاء الاستراتيجية التي يتبنّاها كلاهما دفعة قوية الى أمام؛ حيث انتقل الشقيري نحو التصلب في قمة الخرطوم، واندفع عرفات نحو الارض المحتلة، ليقيم البنية التحتية لحركته على الارض؛ بل، أيضاً، في دقة استنتاجات كلاهما لابعاد التطور الذي احدثته حرب حزيران (يونيو)، والذي انشأ وضعاً من عدم الاتساق في الاهداف بين الحركة الفلسطينية ودول الطوق العربية، حيث كانت حركتاهما تعكسان، في الجوهر، رداً متطابقاً على هذا الوضع، بغض النظر عن موقع كل منهما.

لقد أدرك كلاهما الدلالة السياسية لما جرى في الخرطوم بصورة واضحة. ولكن اذا كان الشقيري اكتفى بالتلويح بالفتيو الفلسطيني على ما لاح له ان مفاوضات مع اسرائيل باتت ممكنة الحصول؛ فان عرفات ذهب، في الرد على مقررات الخرطوم، أبعد من ذلك، حين وضعت حركة المقاومة الفلسطينية شعار «حرب التحرير الشعبية» طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين، موضع التطبيق العملي. وهكذا، في مناخ الهزيمة العربية، ووسط تصفيق الجماهير الفلسطينية، والعربية، للفدائيين، كانت أنظمة الطوق العربية مجبرة على الانحناء للعاصفة، وتقبل بما يحدث.

بيد ان ذلك كان مسألة مؤقتة، بدت ملامحه في مغزى السجال الذي شهده العالم العربي في اعقاب حرب حزيران (يونيو)، والذي دار حول حرب التحرير الشعبية[١٧]. فقد عكس السجال ذاك، بصورة اساسية، خصومة ذات طابع حاد بين المنظمة ودولتين على الاقل من بلدان الطوق؛ هما الاردن ولبنان، وهما البلدان الاكثر تحسساً بمخاطر الاستراتيجية الجديدة من غيرهما. ففي الاردن ولبنان تتفشى، على نحو واضح، كل مساوىء وضعف بنيان الدولة العربية فاقدة الشرعية[١٨] والقدرة. وهكذا، فان الملابسات التي احاطت بنشأة هذين الكيانين، اضافة الى عوامل ضعف التوازن الطائفي والسكاني الهش، مهّد الطريق للمنظمة لأن تحقق لنفسها، خلال السنوات الممتدة من ١٩٦٨ ـ ١٩٨٢، نوعاً من الوجود المستقل، في كل من الاردن، ولبنان. وقد ترتبت على هذا المتغير الجوهري، الذي كان من المستحيل تحقيقه قبل العام ١٩٦٧، انعكاسات سياسية خطيرة، أسهمت في زيادة وزن نفوذ م.ت.ف. وتعاظم دورها الاقليمي في المنطقة؛ كما أدى هذا الوضع الى ان يجعل منها صاحبة الكلمة الحاسمة في تقرير مصير العملية السياسية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومن الواضح، ان هذا الوضع الجديد، شكل تهديداً جدياً، ليس، فقط، للنظام الاردني، الذي كان من اكبر المتضررين والخاسرين بنتيجته، وانما للدول العربية الاخرى المحيطة، كسوريا، ومصر، على المدى التاريخي؛ حيث بدأت تشعر هذه الدول بصعوبة التصرف، على نحو فردي، أو جماعي، في تقرير مستقبل المسألة الفلسطينية، بدون أخذ رأي المنظمة مسبقاً.